



الأربعاء 18 رجب 1447 هـ - 7 يناير 2026

أخبار النافذة

مصر على حافة العاصفة رغم أنها ليست طرفا.. عندما تتحول البلاد إلى ضحية حانسة في صراع الكبار مع إيران كارثة في أسوان: عندما تتحول قرية نوبية إلى مستنقع بعد انفجار ماسورة صرف صحي 2.5 مليار دولار جديدة: قرض صندوق النقد بين إنعاش الأرقام وإغراق المصريين في الديون بيع الدولة بالقطعة: عشرية "الاستحواذ الخليجي" في مصر الإمارات وشيكة التدخلات العابرة للحدود من المنطقة العربية إلى ثلاث قارات [الكالسيوم أم فيتامين د: أيهما أفضل لصحة الطعام؟](#) إسرائيل تفقد عقولها أولوية تركها في 2026: الملف الكردي داخلياً واقليمياً



□

Submit

Submit

[الرئيسية](#)

[الأخبار](#)

- [أخبار مصر](#)
- [أخبار عالمية](#)
- [أخبار عربية](#)
- [أخبار فلسطين](#)
- [أخبار المحافظات](#)
- [منوعات](#)
- [اقتصاد](#)

[المقالات](#)

- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحريات](#)
- [التكنولوجيا](#)
- [المزيد](#)

- [دعوة](#)
- [التنمية البشرية](#)
- [الأسرة](#)
- [ميديا](#)

[الرئيسية](#) » [تقارير](#)

2.5 مليار دولار جديدة: قرض صندوق النقد بين إنعاش الأرقام وإغراق المصريين في الديون





الأربعاء 7 يناير 2026 م 05:00

تستعد مصر لاستقبال دفعة جديدة بقيمة 2.5 مليار دولار من قرض صندوق النقد الدولي مطلع عام 2026، وفق توقعات أوردها بنك ستاندرد تشارترد في تقرير اقتصادي حديث.

ورغم تقديم هذا التطور بوصفه “إشارة ثقة دولية” و”تحسناً في المؤشرات الاقتصادية”， إلا أن الواقع يفرض قراءة أكثر صرامة: هل يعكس هذا التمويل تعافياً حقيقياً للاقتصاد، أم أنه حلقة جديدة في سلسلة الاستدانة التي راكمتها حكومة الانقلاب، دون أن يلمس المواطن أي تحسن فعلي في مستوى معيشته؟

الخبر الذي تستقبله الحكومة بترحيب، يراه كثيرون دليلاً إضافياً على فشل النموذج الاقتصادي القائم على القروض، وغياب أي رؤية إنتاجية تخرج البلاد من دوامة الاقتراض المشروط.

”تحسن المؤشرات“ أم تجميل للأرقام؟

يعزو بنك ستاندرد تشارترد توقعه إلى ما وصفه بتحسن قوي في أداء الاقتصاد المصري، خاصة فيما يتعلق بسعر الصرف وتدفقات النقد الأجنبي. لكن هذا ”التحسن“ لا يتجاوز كونه استقراراً هشاً ناتجاً عن تدفقات مؤقتة من القروض والاستثمارات الساخنة، وليس نتيجة نمو حقيقي في الإنتاج أو الصناعة أو الصادرات.

تحسن الجنيه أمام الدولار خلال فترات محدودة لم يكن مدفوعاً بقوة الاقتصاد، بل بتدخلات نقدية وضخ أموال خارجية ورفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية أنهكت النشاط الاقتصادي. كما أن ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي، الذي تباهى به الحكومة، يعتمد في جزء كبير منه على الديون والالتزامات، لا على موارد ذاتية مستدامة.

بعاره أوضح، حكومة الانقلاب لم تصلح الخلل الهيكلي في الاقتصاد، بل أدارت الأزمة عبر المسكنات: قروض جديدة لسداد قروض قديمة، مع تقديم أرقام ”محسّنة“ للأسوق الدولية، بينما يزداد الضغط على الداخل.

قرص جديد... وديون أعمق وشروط أقسى

الدفعة المتوقعة بقيمة 2.5 مليار دولار ستضاف إلى رصيد ديون مصر الخارجية، التي تجاوزت مستويات غير مسبوقة. ورغم الحديث

ال رسمي عن أن القرض سيساعد في تغطية الالتزامات الخارجية وسد فجوة العملة الأجنبية، فإن الحقيقة أن هذه الأموال لن تُوجَّه إلى مشروعات إنتاجية، بل ستُستخدم في الغالب لسداد أقساط ديون قائمة وتمويل الواردات الأساسية.

الأخطر من ذلك أن قروض صندوق النقد لا تأتي بلا ثمن. فكل دفعة جديدة تعني مزيداً من الشروط القاسية: رفع الدعم، تقليل الإنفاق الاجتماعي، زيادة الضرائب غير المباشرة، وترك الأسعار “لقوى السوق”. وهي سياسات أثبتت فشلها في حماية الفئات الفقيرة، بل ساهمت في توسيع دائرة الفقر وإضعاف الطبقة الوسطى.

وبينما تحدث الحكومة عن “استقرار السيولة”，يعيش المواطن واقعاً مختلفاً: أسعار لا توقف عن الارتفاع، خدمات تتراجع، ودخول ثابتة تأكلت بفعل التضخم. القرض، في هذه المعادلة، لا ينقذ الاقتصاد بقدر ما يُنقذ السلطة من أزمات السيولة قصيرة الأجل.

المواطن خارج الحسابات... والاقتصاد في مهب القرارات السياسية

تشير التوقعات إلى تحسن نسبي في قطاعات مثل السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، إضافة إلى إقبال المستثمرين على أذون الخزانة. غير أن هذه المؤشرات لا تعكس تحسناً في حياة المواطنين، بقدر ما تعكس قدرة الحكومة على جذب أموال قصيرة الأجل مقابل فوائد مرتفعة، تضاف لاحقاً إلى أعباء الموازنة.

ارتفاع الطلب على أدوات الدين المحلي ليس شهادة ثقة بقدر ما هو استغلال لأسعار الفائدة المرتفعة التي تدفعها الدولة. وفي النهاية، تموّل هذه الفوائد من جيوب المواطنين، عبر الضرائب ورفع أسعار الخدمات.

حكومة الانقلاب تُصر على تسويق القرض بوصفه “خطوة إيجابية”，لكنها تتجنب السؤال الجوهرى: متى يشعر المواطن بشمار هذا “التحسين”؟ ومتى يتوقف تحميله فاتورة سياسات اقتصادية فاشلة، ضُممت لإرضاء الدائنين لا لحماية المجتمع؟

وفي النهاية ومع وصول 2.5 مليار دولار من صندوق النقد الدولي مطلع 2026 قد يمنح الحكومة متنفساً مالياً مؤقتاً، لكنه لا يمثل حلّاً حقيقياً لأزمة الاقتصاد المصري. فالمشكلة لم تكن يوماً نقص القروض، بل غياب الرؤية، وسوء الأولويات، وهيمنة القرار السياسي على الاقتصاد.

وبينما تتكبدس الديون وتحسن الأرقام على الورق، يظل المواطن المصري الخاسر الأكبر، يدفع ثمن “الإصلاح” دون أن يرى إصلاحاً، ويتحمل تبعات الاستقرار المزعوم بينما يزداد واقعه قسوة يوماً بعد يوم.



من “30 مليون بضة” إلى مليون فقط.. فشل حديد لمشروع السيسي وسط غلاء ينهش الفقراء
الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 10:20 م



مقالات متعلقة

؟نارياون يصلوا لرَبِّنَحتو «رمحاً لَّاطِخ» ورودام طوقس لـگشier اذاما: قيملاعلا يوقلا عارص | | تسويميلازوريجلا

مبدل إیست آی || صحف إسرائیلیة ونواب أمیرکیون بلمّحون إلی تدخل فی إیران بعد الهجوم علی فنزویلا
نوبداو عابرها کلا ت امازأ، قراغل خلداواة قاطالا فیلم، ی جراخ عیملة: ایروسو ورصم من بی راغلا قلاغدا

اتفاق الغاز بين مصر وسوريا: تلميع خارجي يملف الطاقة والداخل غارق بأزمات الكهرباء والديون
عرياشلا لاق طسو وتنتمل ملأسرو فركيم ازنوبلفنا .. “قدح سوريا للاستهلاك” بن عثمان حصل على بريز ومبئان

بيان وزير الصحة بخصوص سلالات فيروسية جديدة.. أفلوازنا مكثرة ورسائل مطمئنة وسط قلق الشارع

- التكوين
- دعاة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا
- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق و حریات



اشترك

أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026